وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـامعة غردايـة

كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير

العنوان:

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر فترة 2000-2012

مذكرة لنيل شهادة الليسانس تخصص مالية و بنوك

من إعداد الطلبة:

بغباغة صالح
محمه زهير
حميدي بوحركات

تحت إشراف: أ. بلخير فاطمة

السنة الجامعية 2014/2013

الإهـــداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما و حفظهما

إلى إخوتي كل باسمه

إلى زوجتي الكريمة حفظها الله و رعاها

إلى ابني الصغير حفظه الله

صالح

الإهـــداء

إلى والدي الذي تعب من أجل أن أبلغ هذا المقام من العلم أطال الله

في عمره و حفظه

إلى والدتي رحمها الله و أسكنها فسيح جنانه

إلى إخوتي كل باسمه

إلى كل من شجعني على المضي قدما و لو بكلمة

زهير

الإهـــداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي الكريمة حفظها الله و رعاها

إلى ابنتي الصغيرة حفظها الله و رعاها

بوحركات

تشكرات

قال تعالى: ﴿و قالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور شكور ﴾ فاطر 34

فالله الحمد و المنة على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذة فاطمة بلخير على تفضلها بالإشراف على هذا البحث، و على نصائحها القيمة جزاها الله كل خير.
- أستاذتنا الكرام الذين رافقونا طوال مشوارنا الدراسي.
- كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

المحتويـــــــات

المحتويـــــــات

الإهداء
التشكرات
الفهرس
قائمة الجداول
مقدمة أ
الفصل الأول: عموميات حول السياسة المالية **01**
المبحث الأول: السياسة المالية و العوامل المؤثرة فيها **02**
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية و تطورها 02
1- تعريف السياسة 02
2- تطور السياسة المالية 03
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية 04
1- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية 05
2- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية 05
3- تأثير النظام السياسي على السياسة المالية 05
المبحث الثاني: أدوار السياسة المالية **06**
المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 06
1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي 06
2- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 07
المطلب الثاني: السياسة المالية و تحقيق التنمية الاقتصادية 08
1- مفهوم التنمية الاقتصادية 08
2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية 09
2-1- الادخار 09
2-2- القروض الداخلية 10
2-3- مصادر التمويل الخارجية 10
خلاصة الفصل الأول **12**
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية عن السياسة المالية و التوازن الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000-2012 **13**
المبحث الأول: السياسة العامة الإنفاقية في الجزائر **14**
المطلب الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر 14
1- تعريف النفقات 14
1-1- نفقات التيسيير 14
2- نفقات التجهيز 16
المطلب الثاني: السياسة العامة للإيرادات في الجزائر 19
1- مفهوم الإيرادات العامة و تصنيفها في الجزائر 19
2- تصنيف الإيرادات العامة 20

المبحث الثاني: تطور السياسة العامة الإنفاقية في الجزائر **24**
المطلب الأول: التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر 24
المطلب الثاني: تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر 26
المطلب الثالث: تحليل تطور إيرادات الموازنة 30
المبحث الثالث: التوازن الاقتصادي العام 33
المطلب الأول: العلاقة بين الصادرات النفطية و أداء الميزانية 34
المطلب الثاني: أثر صادرات النفط على رصيد الميزانية 37
1- وضعية ميزان المدفوعات 38
2- تحليل رصيد الميزان التجاري 39
المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية و التوازن الاقتصادي 41
1- السياسة الضريبية 41
2- سياسة النفقات العامة 41
3- سياسة العجز الموازني 42
الخاتمة العامة **43**
قائـــمة المراجـــع **47**

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية	16
2	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات	19
3	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدلوة لسنة 2013	23
4	نسبة تطور النفقات العامة في الجزائر	24
5	حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي	26
6	تطور كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز من 1995 إلى 2007	27
7	الأداءات المالية الكلية لسنة 2008	32
8	العلاقة بين قيمة صادرات النفط و الإيرادات و النفقات و رصيد الميزانية	35

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	منحنى تطور صادرات النفط و إيرادات الميزانية خلال الفترة 2000-2012	36

مقدمـــة عامــة

مقدمة

تحتل السياسة المالية مكانة مهمة في الاقتصاد لأنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد، و ذلك بفضل الأدوات المتعددة التي تستطيع أن تكيفها بحيث تؤثر على مستويات عدة كالدخل القومي والعمالة. و المكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث مرة واحدة بل على مراحل فقد كان دورها غير ملحوظ في العصور القديمة بينما كان مطلوبا منها أن تلعب دورا محايدا في الفكر الكلاسيكي بحسب طبيعة الفكر السائد آنذاك. و يرجع الإسهام الكبير في تطور السياسة المالية إلى المفكر و الاقتصادي الكبير **جون ماينرد كينز** في مؤلفه **النظرية العامة في العمالة و الفائدة** و الذي أكد فيه على فشل آليات السوق وحدها لعلاج المشاكل الاقتصادية و خاصة مشكلة الكساد و ما ترتب عنه في الواقع من ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

1- إشكالية الدراسة

مع خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي عصفت بها واصلت مسيرة الإصلاحات لاستكمال الدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق، مما يضعنا أمام الإشكالية التالية: **هل حققت السياسة المالية الطبقة في ظل هذه الإصلاحات التوزان الاقتصادي العام ؟**

و نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي السياسة المالية و ما هي أهدافها و ما هي مراحلها ؟
- ما هي العوامل المؤثرة في السياسة المالية ؟
- ما هو التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية ؟
- ما هي العلاقة بين السياسة المالية و التوازن الاقتصادي العام ؟

2- فرضيات الدراسة

قمنا بوضع الفرضية الرئيسية التالية:

– مساهمة السياسة المالية المطبقة في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري و من ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام خلال الفترة محل الدراسة 2000-2012.

و من هذه الفرضية تتفرع الفرضيات التالية:

– اعتماد الدولة في مصادر تمويلها على الجباية البترولية.

– عدم تركيز الدولة على دعم القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات.

3– إطار البحث

نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية من بلد لآخر ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، أما فيما يتعلق بالإطار الزمني فتشمل الدراسة الفترة 2000-2012 في وقت بدأت فيه الجزائر الاستعداد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

4– أسباب اختيار الموضوع

كان دافعنا إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب منها:

– قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

– أهمية الموضوع فالسياسة المالية و ما لها من فعالية في الاقتصاد تعتبر برنامجا أو مخططا يرمي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

– تحضير الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و ما صاحبه من إصلاحات في الاقتصاد الوطني لمسايرة الألفية الثالثة.

5– أهمية البحث و أهدافه

إن تطور الوقائع الاقتصادية قد انعكس على تطور المالية من علم يؤمن ما يكفي من الإيرادات لتغطية النفقات العامة إلى علم يبحث في جملة الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية. والدور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي أهمية كبيرة تؤثر على مستوى التوظيف و الادخار و الاستهلاك والإنتاج. فأهمية البحث تتضح في تأثير الدولة في الحياة الاقتصادية لتحقيق التوازن في الاقتصاد.

و يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على جوانب من السياسة المالية و المتمثلة في الضرائب و الإنفاق العام و مدى تفاعلها لزيادة الدخل الوطني.

6- منهج البحث و الأدوات المستخدمة

تضبط عملية البحث مراحل عدة تبدأ بتحديد المشكلة ثم وضع الفرضيات و بعدها تجميع البيانات ثم تحليلها وصولا إلى تعميمها.

و قد اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي بهدف دراسة البيانات الرقمية التي توفرت عن إشكالية البحث بالاعتماد على النشرات الصادرة عن الجهات الرسمية في الجزائر.

7- مرجعية البحث

تتمثل المراجع المعتمدة في معالجة البحث في كل الكتب المتوفرة و التي لها علاقة بموضوعنا إضافة إلى المجلات والمقالات التي تم نشرها بهذا الخصوص.

8- صعوبات البحث

تتجلى صعوبات البحث في كون المراجع التي تعالج موضوع السياسة المالية قليلة جدا مقارنة بتلك التي تعالج جوانب أخرى في الاقتصاد مثل السياسة النقدية و دورها في الاقتصاد إضافة إلى ضيق الوقت و عدم توفر نشريات رسمية حديثة.

9- هيكل البحث

قسمنا البحث إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول إلى عموميات عن السياسة المالية و أدوارها في كل من الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاقتصادية؛ أما في الفصل الثاني المتعلق بالجانب التطبيقي تم التطرق إلى دور للسياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2012، و الخاتمة هي خلاصة هذا البحث مرفقة بالنتائج و التوصيات التي يجب اتباعها مستقبلا.

الفصل الأول

عموميات حول السياسة المالية

المبحث الأول: السياسة المالية و العوامل المؤثرة فيها

لاشك في أن السياسة الاقتصادية تضم مجموعة من السياسات كالسياسة النقدية و سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية، على أن السياسة المالية تعتبر أهمها جميعا.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية و تطورها

1- تعريف السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية Fisc و التي تعني حافظة النقود أو الخزانة. و كان يراد بالسياسة المالية في معناها الأصلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة، و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية و دورات الأعمال للبروفيسور Alain H. Hansen، و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها، و لكن نظرا لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب فيه، فهنا يتشكل أساس مفهوم السياسة المالية.

و هناك الكثير من التعريفات في الفكر المالي لمفهوم السياسة المالية نذكر بعضها على سبيل المثال:

- تعرف بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.

- تعرف كذلك بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي و العمالة و الادخار و الاستثمار من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها و تجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

من خلال هذين التعريفين نستطيع القول بأن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة باستخدام الإيرادات و النفقات العامة لتحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد و دفع عجلة التنمية[1].

2- تطور السياسة المالية

لقد مر الفكر المالي في تطوره بعدة مراحل منذ نشأة المجتمعات القديمة التي لم تظهر فيها السياسة المالية إلى الوجود وحتى منتصف القرن الخامس عشر الميلادي حيث ظهر مذهب التجاريين و الذي ساد حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر و عرف كذلك باسم مذهب المعدنيين إشارة إلى أهمية المعادن النفيسة في نظر أنصار هذا المذهب. و قد تميز هذا العصر بالتوسع في النشاط التجاري و توسعت الأسواق داخليا وخارجيا و اعتبرت المعادن النفيسة رمزا لقوة الدولة. و هنا بدأ تدخل الدولة بفرض الرسوم الجمركية على الواردات بهدف حماية الإنتاج المحلي و منح بعض الامتيازات للإنتاج أو تصدير سلع معينة، إضافة إلى تدخلها في تحديد الأجور.

و لكن لم يخلو هذا المذهب من مساوىء أدت إلى زواله من بينها إهمال الزراعة و الحروب بين الدول القوية لفتح أسواق جديدة مما أدى إلى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و ظهور مذهب جديد هو مبدأ الحرية الفردية أو مذهب الفيزيوقراط الذي ظهر لأول مرة في فرنسا و ترتكز أفكاره على فكرة القانون الطبيعي و الذي يقضي باحترام فكرة الملكية و حرية التجارة الداخلية و الخارجية و الاهتمام بالزراعة باعتبارها المصدر الحقيقي للثروة كما ناد أنصاره بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في جانب حماية حقوق الأفراد و حرياتهم فقط[2].

---

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 47-49

[2] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، بين النظام الإسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 50-52

أما المدرسة الكلاسيكية التي نظر لها آدم سميث فتعتبر في كثير من النواحي امتدادا لأفكار من سبقوه من أتباع مدرسة الطبيعيين و تقوم مبادؤها على كون الفرد هو الوحدة الأساسية للنشاط الاقتصادي مدفوعا بمصلحته الخاصة و التي تكون مجموع المصالح المشتركة بين الأفراد و تحقق مصلحة المجتمع. و على عكس الطبيعيين فقد حصر الكلاسيك دور الدولة فيما يعرف بالدولة الحارسة فقط مما يعني قيامها بالوظائف التقليدية كالأمن و الحماية و بالتالي تحقق التشغيل التام بالنشاط الخاص وحده لافتراضهم أن العرض يخلق طلبا مساو له لأن ما لا يستهلك يستثمر و من ثم استبعدوا فرص الاكتناز، و من هنا أصبحت مالية الدولة محايدة. و عقب الحرب العالمية الأولى و ظهور الرأسمالية و ما صاحبها من أزمات انتقلت السياسة المالية من طور الحياد إلى طور التدخل و ظهر ما يسمى بالسياسة المالية المتدخلة و قد شملت سياستين هما: السياسة المالية المحضرة و السياسة التعويضية، فأما السياسة المالية المحضرة ، و تسمى كذلك سياسة سقي المضخة، ترمي إلى توسع الدولة في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة بإنفاق مبالغ ضخمة على برامج التنمية و أن تمول هذه النفقات من مصادر متنوعة كالقروض مما يعطي دفعة قوية للاقتصاد.

و أما السياسة المالية التعويضية فتعمل على تلافي التغيرات في الاقتصاد من انكماش أو تضخم، ففي الحالة الأولى توسع الدولة في النفقات العامة و تخفض الضرائب و أما في الحالة الثانية فترفع الضرائب. و بالتالي يمكن القول بأن السياسة المالية التعويضية سياسة دورية تتطلب عملا ماليا مستمرا[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية التي أُسندت لها. إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع و تحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية في نقاط ثلاث:

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 53-59

1- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه و خير دليل سلطة البرلمان و اختصاصه المالي و تفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات و إيرادات الدولة ، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه و المتعلقة بالنفقات، و من أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات و ما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، و من هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية و ما لها من تأثير واضح على السياسة المالية نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية.

2- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها ، و من أهم جوانب السياسة المالية تأثرًا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي ، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

3- تأثير النظام الاقتصادي على السياسة المالية

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل تقليل دورها. وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص و من ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على

مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الإقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، وتعود هذه العجوز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى.

المبحث الثاني: أدوار السياسة المالية

إن غرض السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف، و تحقيق التوافق بينهم وهي تهدف إلى إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق هدف التوازن العام.

المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعني مفهوم الاستقرار الاقتصادي عدم وجود تقلبات مفرطة أو حادة في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات النمو الاقتصادي و البطالة و التضخم و الاستهلاك، فهو مطلب أساسي تسعى إليه الحكومة من خلال السياسة المالية المنتهجة لأنه يسهم في التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي. و فيما يتعلق بالفكر هناك مدرستان هما: مانكيو وسكارت، فالأولى ترى أن الاقتصاد بطبيعته الأصلية غير مستقر نظرا لعدم استقرار العرض و الطلب و لذلك على متخذي القرار الاستفادة من السياستين المالية و النقدية لإعادة الاستقرار للاقتصاد. أما الثانية فترى بأن الاقتصاد بطبيعته مستقر إذا

توفرت فيه الحرية الاقتصادية و لهذا فهي تنادي بالاستفادة من السياسات الاقتصادية لجعل الاقتصاد يصحح نفسه تلقائيا[1]، و تسعى السياسة المالية إلى تحقيق هدفين يمثلان أساس الاستقرار الاقتصادي و هما:

– الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

– تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

فالتشغيل الكامل لا يعني بالضرورة انعدام البطالة و إنما اختفاء نسبي للبطالة، أما الاستقرار العام للأسعار فيعني عدم وجود زيادة حادة في المستوى العام للأسعار. و من المعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى استخدام كل الموارد الاقتصادية المتاحة مما يءدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و مستويات المعيشة للأفراد، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة و االكساد من جهة و بين التضخم و ارتفاع مستويات مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يخلق مشاكل اقتصادية، و لهذا يجب أن يسير تحقيق الاستقرار الاقتصادي جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، **فكيف يتجلى دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟**

2– دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن للسياسة المالية دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و خاصة في أوقات الكساد أو الرواج نظرا لتأثيرها على مستوى التشغيل و الأسعار و الدخل الوطني، و عموما هناك سببان للاختلالات التي قد تحدث للاستقرار الاقتصادي و هما:

زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني،

قوى احتكارية لا تحترم قواعد المنافسة و تسيطر على تحديد الأسعار و الأجور مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

[1] أحمد إبراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، دراسة مقدمة للمركز الدولي للأبحاث و الدراسات مداد، 2008، ص 6

الحالة الأولى: إذا افترضنا أن الطلب الكلي لا يتناسب مع العرض الكلي للسلع (السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالعجز) و الخدمات و يترتب عن ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد عى الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يتجلى دور السياسة المالية في علاج هذا الخلل برفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل و يساعد على الخروج من الأزمة. و تستخدم السياسة بشقيها الضريبي و الإنفاقي إما كل واحدة على حدة أو بمزجهما معا تبعا لطبيعة و حجم المشكلة المعالجة، فتستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية أن ترفع من مستوى الطلب عند إقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع في منح الإعانات الاجتماعية كإعانات البطالة والشيخوخة مما يزيد من قدرة الأفراد على الإنفاق و بالتالي يحفز على الاستثمار و يزيد من العمالة. كما تستخدم الإيرادات العامة في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك و زيادة الاستثما، و يمكن زيادة الاستهلاك برفع مستوى دخل الفئات المنخفضة الدخل.

الحالة الثانية: زيادة مستوى الطلب الكلي (السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالفائض) و تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي هنا في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن هناك فائضا نقديا زائدا حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه الموازنة العامة، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار و بالتالي التضخم، وعليه فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي و تحسب الفائض النقدي بإحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب أو استحداث أنواع جديدة منها، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام[1].

المطلب الثاني: السياسة المالية و تحقيق التنمية الاقتصادية

1- مفهوم التنمية الاقتصادية

[1] سالكي سعاد، درو السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2011، ص ص 52-54

تعرف التنمية على أنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل من المواطنين و الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن[1].

أما التنمية الاقتصادية فتعرف على أنها عملية تغيير في هيكل الإنتاج و هيكل الاستخدام و تتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي و تقليلا في التفاوت في توزيع الدخل و القضاء على الفقر.

و بمعنى أوسع فإن التنمية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة و هذا يتضمن التقدم في المجال الاقتصادي و غيره من المجالات الأخرى، و لكن لا بد من التأكيد على أن التنمية الاقتصادية تحتوي النمو الاقتصادي و هذا يعني ارتفاعا في الدخل الفردي. كما تشير التنمية الاقتصادية إلى تحسن نوعية الحياة المرافقة للتغيرات و ليس بالضرورة إلى زيادات السكان وتركيبتهم و كمية و طبيعة فرص العمل المحلية و كميات أسعار السلع و الخدمات المنتجة محليا فهي إذن عملية تغيير هيكلي[2].

2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب من الحكومات رصد الأموال الكافية و تلعب السياسة المالية خاصة في الدول النامية دورا مهما في تعبئة الموارد اللازمة لعملية التنمية بغية التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية. و تنقسم موارد التنمية الاقتصادية إلى داخية و أخرى خارجية نسعرضها كما يلي:

2-1- الادخار: ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد و هو فائض الدخل عن الاستهلاك أي أنه الفرق بين الدخل و ما ينفق على سلع الاستهلاك و الخدمات الاستهلاكية. و يمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار الاختياري و الإجباري. فالبنسبة للادخار الاختياري تميل السياسة المالية إلى فرض الضرائب على الدخول المخصصة للاستهلاك مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بينما فرض الضرائب على الدخول المخصصة للادخار يؤدي إلى زيادته، أما بالنسبة للادخار الإجباري و الذي يعني سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد فتشجع السياسة المالية

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 22

[2] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 36

تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون يلزم الشركات بتخصيص جزء من الأرباح كاحتياطي. و هناك مصادر داخلية و أخرى خارجية للادخار:

2-1-1- القطاع العائلي: تتحدد دخراته بمجموعة من العوامل الشخصية و الموضوعية منها الدخل الوطني وشكل توزيعه، فالزيادة في نصيب الفرد منه تنعكس في زيادة قدرة الفرد على الادخار كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية و الأسعار و السياسة الضريبية تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد. و لهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار و توجههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة.

2-1-2- قطاع الأعمال: تتوقف مدخراته على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني ففي الدول الرأسمالية يتعاظم دوره و منه تزيد مدخراته و تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب بزيادة معدلاتها أو تخفيضها أو حتى الإعفاء منها.

2-1-3- القطاع الحكومي: تنشأ نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات إما بسبب زيادة الإيرادات و تثبيت النفقات و بالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير هذا القطاع بزيادة الضرائب و الرسوم، إلا أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد النفقات العامة.

2-2- القروض الداخلية: تضمل القروض قصيرة الأجل و تمنح لمواجهة ظروف مؤقتة. و القروض الداخلية عكس القروض الخارجية لا تترتب عنها أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخرفي المجمتع[1].

2-3- مصادر التمويل الخارجية: و تتمثل في المنح و الإعانات النقدية سواء كانت عملات قابلة للتحويل أو عينية في شكل سلع و خدمات إنتاجية و استهلاكية. و هنا تلعب العلاقات السياسية بيد الدول المانحة دورا مهما في تحديد حجم المنح و الإعانات الخارجية و معدل تدفقها. و تأخذ القروض الأجنبية شكلين، قروض عامة و قروض خاصة، أما العامة فهي التي تحصل عليها الدلو المقترضة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في

[1] سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-60

الخارج. و كذلك القروض التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية، أما القروض الأجنبية فهي تلك التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون في الدول النامية من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المقيمين في الخارج أو من المنظمات الدولية.

و تعتبر الاستثمارات الأجنبية من مصادر التمويل الخارجية و تتمثل في استثمارات غير مباشرة مثل قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة بشراء أسهم الشركات القائمة في البلدان النامية، أو استثمارات مباشرة مثل المشروعات التي يقيمها و يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكية المشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع[1].

[1] رضوان سليم دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، العدد 8 لسنة 2008، ص 90

خلاصة الفصل الأول

مما سبق يمكن القول أن موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مر بعدة مراحل اختلف هذا الدور في كل مرحلة منها، حيث أن الاتجاه العام في مسار هذه المراحل كان زيادة دور الدولة و تدخلها في النشاط الاقتصادي لما تملكه من إمكانات مالية. إن دور الدولة انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا منذ بدايات الفكر الاقتصادي مع المدرسة الكلاسيكية مرورا بالمدرسة الكينيزية و إلى غاية تبلورها في مفهومها المعاصر. و أخيرا إن مصطلح السياسة المالية كان و لا يزال محط اهتمام متتبعي الحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم في مختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام. و هنا يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي: هل ساهمت السياسة المالية التي انتهجتها الحكومة خلال فترة الدراسة 2000-2012 في تحقيق التوازن الاقتصادي العام ؟

هذا السؤال سنحاول الإجابة عنه في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة .

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية عن السياسة المالية و التوازن الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000-2012

المبحث الأول: السياسة العامة الإنفاقية في الجزائر

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

سنحاول هنا تسليط الضوء على السياسة الانفاقية ومعرفة إسهامها في التنمية الاقتصادية و كذلك معرفة مظاهر الفشل ليتأتى وضع سبل العلاج المناسبة وذلك من خلال النقاط التالية.

المطلب الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر

1- تعريف النفقات: تعرف بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني، و تنقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز و هذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة و المتجانسة من حيث طبيعتها و الدور الذي تقوم به و الأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

1-1- نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية و الإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

1-1-1- تقسيمات نفقات التسيير: حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[1]:

أ- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي من اقتراض الدولة، و فوائد سندات الخزينة و الدين الخارجي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.

[1] قانون المالية رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بالقوانين المالية

ب– تخصيصات اسلطات العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، و هذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ت– النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين (المرتبات، المنح و المعاشات) و معدات تسيير المصالح و إعانات التسيير و نفقات مختلفة.

ث– التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل من التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية) والنشاط الدولي و المساهمات في الهيئات الدولية إضافة إلى المنح الدراسية و الإعانات الاقتصادية والمساعدات والتضامن و صناديق المعاشات...الخ.

الجدول رقم 1: توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

الدوائـر الوزاريــة	المبالـغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.305.494.000
مصالح الوزير الأول	3.363.645.000
وزارة الدفاع الوطني	825.860.800.000
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية	566.450.318.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.383.812.000
وزارة العدل	68.308.083.000
وزارة المالية	81.376.609.000
وزارة الطاقة و المناجم	36.373.458.000
وزارة الموارد المائية	41.056.640.000
وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف	23.302.271.000
وزارة المجاهدين	221.050.281.000
وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و المدينة	2.711.530.000
وزارة النقل	20.022.340.000
وزارة التربية الوطنية	628.664.041.000
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية	215.686.294.000
وزارة الأشغال العمومية	9.923.617.000
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة	154.122.325.000
وزارة الثقافة	21.604.452.000
وزارة التجارة	23.114.603.000
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	264.582.513.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	269.375.000
وزارة التكوين و التعليم المهنيين	47.635.070.000
وزارة السكن و العمران	15.513.582.000
وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	276.503.735.000
وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات	306.925.642.000
وزارة السياحة و الصناعة التقليدية	2.710.849.000
وزارة الشباب و الرياضة	34.352.001.000
وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار	4.149.500.000
وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.308.384.000
وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية	2.230.922.000
وزارة الاتصال	11.813.725.000
المجمـوع الفـرعي	3.952.575.911.000
التكاليف المشتركة	383.038.573.000
المجمـوع العـام	4.335.614.484.000

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 72 الصادر في 16 صفر 1434 هـ/ 30 ديسمبر 2012، ص 26

2 – نفقات التجهيز: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق عليها ميزانية التجهيز أو ميزانية الإستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات

الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

2-1- تقسيمات نفقات التجهيز: يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول - ج - الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ- العناوين:

تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة و تتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى برأسمال.

ب- القطاعات:

تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات عشرة قطاعات هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة و الري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ث– الفصول و الموارد:

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، و قطاع فرعي، وفصل ومادة .كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

– القطاع.....2 الصناعات التحويلية.

– القطاع الفرعي..... 24 التجهيزات.

– الفصل..... 242 الصلب.

– المادة..... 2423 التحويلات الأولية للمواد.

و يمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول– ج– الموالي:

الجدول رقم 2: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات

القطاعـــات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع (ألف دج)
الصناعة	61.500	3.050.000
الفلاحة و الري	187.273.400	129.613.000
دعم الخدمات المنتجة	13.741.060	22.286.060
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية	1.113.654.100	713.925.100
التربية و التكوين	169.839.000	273.134.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	113.388.000	235.901.000
دعم الحصول على السكن	87.202.000	194.070.000
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.025.159.060**	**1.811.979.160**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص و خفض نسب الفوائد)	-	605.727.500
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	51.500.000
احتياطات لنفقات غير متوقعة	115.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**215.000.000**	**732.227.500**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.240.159.060**	**2.544.206.660**

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 27

المطلب الثاني: السياسة العامة للإيرادات في الجزائر

خلال الفترة محل الدراسة عمدت سياسة الإيرادات العامة على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اعتمدت السياسة الإيرادية والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50 % من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة.

1- مفهوم الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور و تنوع الحاجات العامة.

تعددت أنواع الإيرادات العامة وتشعبت،فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لا سيما المادة 11 منه التي تصنف ايرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

أ- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

ب- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

ت- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي.

ث- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛

ج- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.

ح- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

خ- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

2- تصنيف الإيرادات العامة

بتفحص الإيرادات السابقة يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين: إيرادات إجبارية و إيرادات اختيارية.

2-1- الإيرادات الإجبارية: تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية و تتمثل فيما يلي:

2-1-1- الإيرادات الجبائية

تتكون من مختلف الضرائب والرسوم والمصنفة في الجدول- أ -من الموازنة العامة كما يلي:

- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور....الخ.

- حقوق التشجيل و الطابع: و هي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف...الخ.

– الضرائب غير المباشرة: و تتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال (كالذهب والكحول...الخ).

– الضرائب على رقم الأعمال: وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

– الحقوق الجمركية: يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستراد.

– الجباية البترولية: تتكون من مجموع إقتطاعين هما :ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

2-1-2- الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية

وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية و الصناعية.

2-1-3- الغرامات

وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة و مجلس المحاسبة ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

2-2- الإيرادات الاختيارية

يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة و منها:

2-2-1- مداخيل أملاك الدولة

وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة ومن هنا يمكن أن نميز بين نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

أ– مداخيل التصفية: و تتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة، المساكن، المتاجر،... الخ.

ب– مداخيل الاستغلال: هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخواص أو العموميين و من هذه الموارد مداخيل استغلال المناجم والمقالع، مداخيل الغابات، مداخيل استخراج المنتجات من أملاك الدولة، و مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية و مداخيل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشأ بالطرق الوطنية...الخ.

2–2–2– التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة

تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من هذه المداخيل المحصلة:

– المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية و التجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.

– المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثلما تقدمه من نشاطات مصرفية.

– المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

2–2–3– أموال المساهمات و الهدايا و الهبات

هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية .وبصفة عامة يمكن القول أن االإيرادات العامة النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة المعروضة عموما حسب الطبيعة القانونية والمصنفة في الجدول – أ– الملحق لقانون المالية في بابين هما: الموارد العادية والجباية البترولية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: الايرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013

إيرادات الميزانية	المبالغ (ألف دج)
1- الموارد العادية 1.1 الإيرادات الجبائية:	
001- 201- حواصل الضرائب المباشرة	903.000.000
002- 201- حواصل التسجيل و الطابع	49.400.000
003- 201- حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال	649.200.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	324.200.2000
004- 201- حواصل الضرائب غير المباشرة	1.500.000
005- 201- حواصل الجمارك	228.300.000
المجموع الفرعي (1)	1.831.400.000
2.1 الإيرادات العادية:	
006- 201- حاصل دخل الأملاك الوطنية	20.000.000
007- 201- الحواصل المختلفة للميزانية	62.700.000
008- 201- الإيرادات النظامية	-
المجموع الفرعي (2)	82.700.000
3.1 الإيرادات الأخرى:	
الإيرادات الأخرى	290.000.000
المجموع الفرعي (3)	290.000.000
مجموع الموارد العادية	2.204.100.000
2- الجباية البترولية:	
011- 201- الجباية البترولية	1.615.900.000
المجموع العام للإيرادات	**3.820.000.000**

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 25

المبحث الثاني: تطور السياسة العامة الانفاقية في الجزائر

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليها -بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان تلك الفترة، وبالتوسع الظاهر

في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية...الخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة.

المطلب الأول: التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة،بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما نطلق عليها - بالسياسة الإنفاقية التوسعية،حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة،ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4: نسبة تطور النفقات العامة في الجزائر[1] **الوحدة: مليار دج**

السنة	النفقات العامة مليار دج	نسبة الزيادة %
1995	561.8	-
1996	724.6	28.97
1997	845.2	16.64
1998	876.2	3.66
1999	961.7	9.75
2000	1178.1	22.5
2001	1321.0	12.20
2002	1580.6	17.38
2003	1690.2	16.90
2004	1891.8	11.92
2005	2052.0	18.91
2006	2453.0	19.54
2007	3092.7	26.07

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للميزانية و التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2002-2007

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن النفقات في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن نسبة هذه زيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة ، فمثلا نلاحظ إن نسبة الزيادة من سنة 1999 إلى 2000 قدرت بـ 22.5 % وذلك يعني زيادة في حجم النفقات العامة بمبلغ 627.2 مليار دج1 ، وهذا نتيجة الإرتفاع في أسعار البترول بحيث ارتفع سعر برميل النفط

[1] بصديق محمد،، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة تدحل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 112

من 17.5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27.5 دولار أمريكي سنة 2000، وبالتالي إرتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة.

كما نلاحظ أن نسبة الزيادة من سنة 2006 إلى سنة 2007 قدرت ب% 26,07 ،وهذا كان نتيجة لسياسة إنعاش النشاط الإقتصادي من خلال مختلف برامج النفقات العامة التي طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك إرتفاع أسعار البترول، حيث عرفت النفقات العامة في الجزائر تزايدا بنسبة 83 % خلال الفترة 2003-2007 و وصلت إلى 3092.7 مليار دج في سنة 2007 مقابل 1690.2 مليار دج سنة 2003[1].

تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج الإجمالي المحلي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة ، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي ، ويمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 5: حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي **الوحدة: مليار دج**

السنة	النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
1995	561.8	2004.99	28.02
1996	724.6	2570.02	28.19
1997	845.2	2780.16	30.40
1998	876.2	2830.40	30.95
1999	961.7	3238.20	29.69
2000	1178.1	4123.5	28.57
2001	1321.0	4260.8	31.00
2002	1580.6	4537.7	34.83
2003	1690.2	5247.5	32.2
2004	1891.8	6135.9	30.83
2005	2052.0	7544.1	27.20
2006	2453.0	8463.5	28.98
2007	3092.7	9389.6	32.93

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للميزانية و التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2002-2007

[1] نفس المرجع السابق، ص 113

إن حصة النفقات العامة في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي في حدود الثلث لأنها محصورة 27.2 % و34.83 %، فبعد أن كانت حصة النفقات 28.02 % سنة 1995 شهدت ارتفاعا إلى نسبة 34.83 % في سنة 2002 كأعلى نسبة سجلتها خلال فترة الدراسة، و بهذا فكلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي زادت النفقات العامة.

فالبرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها لا تزال لا تحقق الأهداف الإقتصادية و الاجتماعية للأفراد، فهناك العديد من القطاعات لا تحظى إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما أنه هناك نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة و غيرها رغم أن هدف النفقات في عصرنا أصبح اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا.

المطلب الثاني: تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر

تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وخاصة في ظروف الدول النامية ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي تعتبر المقومات الأساسية لأحداث تنمية اقتصادية جادة وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية أهمية خاصة في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. وعلى هذا الأساس وضعت الحكومة الجزائرية على عاتقها مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي عن طريق السياسة المالية والنقدية التي تلعب دورا هاما في مجال التكوين الرأسمالي. و سنعرض تطور نفقات التسيير و التجهيز في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: تطور كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز من 1995 إلى 2007 1 **الوحدة: مليار دج**

السنة	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير لإجمالي النفقات %	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز لإجمالي النفقات %
1995	444.6	79.13	117.2	20.86
1996	550.6	75.98	174.0	24.01
1997	643.6	76.14	201.6	24.91
1998	664.3	75.81	211.1	24.09
1999	774.8	80.56	186.9	19.43
2000	856.2	72.67	321.9	27.32
2001	963.6	72.94	357.4	27.05
2002	1097.6	69.44	452.9	28.65
2003	1122.8	66.43	567.4	33.56
2004	1251.1	66.13	640.7	33.86
2005	1245.1	60.67	806.9	39.32
2006	1437.9	58.61	1015.1	41.38
2007	1672.6	54.08	1420.1	45.91

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 114

أ– تحليل تطور نفقات التسيير

عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة يسمح لنا بملاحظة أن هذه النفقات عرفت تفاقما حادا و كان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة، ويرجعالتزايد في نفقات التسيير إلى اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية. و حسب الجدول و عند تفحصها لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة نلاحظ أنها تتزايد من سنة إلى أخرى،ويعود هذا الإرتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، و التعليم والصحة.....إلخ.

خلال فترة 2000-2004 فإن نفقات التسيير أصبحت أقل مستوى في الإرتفاع بالنسبة للفترة السابقة إذ أنخفضت نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة من 80.56 % سنة 1999 إلى 66.13 % سنة 2004.

أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير من حيث قيمها نلاحظ أنها في تزايد مستمر خلال هذه الفترة إذ أرتفعت من 774.8 مليار دج سنة 1999 إلى 1251,1 مليار دج سنة 2004. أما خلال الفترة 2004-2007 نلاحظ أن نسبة نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة في إنخفاض مستمر،إذ أنخفضت من 66.13 % سنة 2000 إلى 54.08 % سنة 2007، أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجدها في تزايد مستمر، حيث ارتفعت من

1251,1مليار دج سنة 2004 إلى 1672,6 مليار دج سنة 2007، و لا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو و ارتفاع أكثر من نفقات التجهيز نتيجة إرتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية بنسبة 16.6 % مقابل 6.9 % في سنة 2005 و 7 % في سنة 2006، كما ارتفعت منح المجاهدين بـ 13.7 % و المصالح الإدارية و المستشفيات و المؤسسات العمومية ذات الطلبع الإداري بـ 12.9 %. أما التحويلات الجارية خارج المصالح الإدارية فقد سجلت أقصى إرتفاع لها بواقع 28.4 % سنة 2007 و 26.2 % سنة 2006 ، أما بالنسبة لخدمة الدين العمومي فهي في تنازل مستمر طوال الفترة 2003-2006 و ذلك تبعا للتسديدات المسبقة لجزء كبير من الدين العمومي الخارجي، حيث سجلت زيادة بـ 8.3 % ناتجة أساسا عن زيادة الدين العمومي الداخلي[1].

ب - تحليل تطور نفقات التجهيز:

عند دراستنا لنفقات التجهيز خلال الفترة 1995-2007 نلاحظ أن نسبتها أقل من نفقات التسيير،لكن هذه النسبة بدأت تعرف تحسنا وذلك بعدما كانت تمثل 20.86 % من إجمالي النفقات العامة سنة 1995 أصبحت تمثل 27.32 % سنة 2000، ثم انتقلت هذه النسبة إلى 45.91 % سنة 2007، و قد سجلت أدنى إنخفاض لها في سنة 1999 بـ 19.43 % و يمكن تقسيم تطور نفقات التجهيز وفق الفترات التالية:

الفترة 1995-1999 خلال هذه الفترة نلاحظ أن نفقات التجهيز سجلت أدنى إنخفاض بـ 19.43 % من إجمالي النفقات العامة مقارنة بسنتي 1997-1998 أين كانت نسبتها تمثل 24.91% و 24.09% على الترتيب. و يمكن تفسير ذلك نتيجة التدابير السياسية الحذرة التي أتخذت بعد تقلبات أسعار النفط خلال سنة 1998 و خلال الثلاثي الأول من سنة 1999، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف بعض الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا و لم تنتهي أشغالها في الوقت المحدد.

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2007 ص 94.

أما خلال فترة 2000-2004 نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الإرتفاع من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2000 مبلغ 321.9 مليار دج أي بنسبة 27.32 % من إجمالي النفقات العامة، ثم إنتقلت إلى مبلغ 640.7 مليار دج سنة 2004 أي بنسبة 33.86 % من إجمالي النفقات العامة، و يرجع السبب في ذلك إلى برنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى الذي تبنته الحكومة سنة 2001 في إطار مخططات الإنعاش الإقتصادي (برنامج الإنعاش الاقتصادي) و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

أما الفترة 2004-2007 فتميزت بمعدل نمو أسرع لنفقات التجهيز بالمقارنة مع نفقات التسيير، حيث إرتفعت الأولى بـ 76 % بين سنة 2005 و سنة 2007 من بينها 39.9 % في سنة 2007، و ارتفعت الثانية بـ 34.3 % من بينها 16.3 % في سنة 2007، و يرجع السبب في ذلك إلى جهد الميزانية المخصص لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال مختلف برامج النفقات العمومية،كما يمكن الإشارة هنا إلى أن نفقات التجهيز قد إرتفعت (مقابل 12.2 % لنفقات التسيير) بمتوسط سنوي قدره 37.5 % خلال الفترة 2003-2007.

و بهذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض النقائص:

- تسيير عشوائي في نفقات التسيير، تضخم أجور موظفين الدولة؛

- أن النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقيها، ويترتب على ذلك ضرورة التعجيل في إعادة تنظيم الاقتصاد بصفة عامة والمصالح العمومية بصفة خاصة.

من خلال تحليلنا لتطور النفقات العامة يظهر الانشغال بانعكاسات الزيادة السريعة لها والقدرة على تحمل توازنات الميزانية على المدى المتوسط و تتعلق المسألة بالنفقات المتكررة للدولة، وكذلك بقدرة السلطات العمومية على تمديد الجهود على مستوى الميزانية من أجل دعم إنشاء مناصب الشغل هذا من جهة، و من جهة أخرى ما زال الاقتصاد الوطني يعاني من العديد من النقائص و منها ضعف الاستثمارات المنتجة و المنشأة للثروات و ضعف وسائل الإنجاز وتندرج إشكالية التشغيل بصفة خاصة ضمن هذه الضغوط التي تحول دون إنشاء الثروات مما يتطلب الضغط على آليات أخرى على مستوى السياسات.

المطلب الثالث: تحليل تطور إيرادات الموازنة

عرفت إيرادات الموازنة العامة للدولة زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على متحصلات الصادرات البترولية.

لقد حققت سنة 2000 رصيدا ميزانيا موجبا قدر بـ 400 مليار دج، و هذا بسبب التحسن الملحوظ في أسعار النفط ابتداء من الثلاثي الأول سنة 1999، حيث بلغ متوسط سعر البرميل 18 دولار ليرتفع إلى 28.59 دولار سنة 2000، و بذلك ازدادت حصيلة الإيرادات الجبائية و خاصة البترولية منها، و خلال هذه السنة أنشئ صندوق ضبط الإيرادات الذي يهتم بتراكم وفرات السنوات المالية (فترة الانتعاش) و التي يتم امتصاص وتغطية العجز للسنوات التي تعرف تدهورا في تدفق الإيرادات الجبائية لسبب تراجع أسعار النفط. كما سجلت السنوات المالية 2001-2002 فوائض بقيمة 184.5 مليار دج و 52.6 مليار دج على التوالي و يرجع السبب في ارتفاع حصيلة رصيد الميزانية سنة 2001 إلى ارتفاع أسعلر البترول إلى 24.9 دولار للبرميل، بينما يفسر تراجع الفائض سنة 2002 إلى تفاقم حجم النفقات التي وجهت لمشروع دعم الإنعاش الاقتصادي.

أما خلال الفترة 2003-2006 فقد عرفت المالية العامة تحسنا متواصلا، حيث بلغ الرصيد سنة 2004 قيمة 337.9 مليار دج و في سنة 2005 قيمة 1030.6 مليار دج ثم تزايد بعد ذلك ليبلغ سنة 2006 ما قيمته 1153 مليار دج، و يفسر الاستمرار في التزايد إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة و خاصة البترولية منها حيث بلغت قيمتها نسبة 60 % و 59 % من مجموع الإيرادات للسنوات 2005-2006 عند سعر البرميل 54.64 دورلا و 65.85 دولار على الترتيب، و من جهة أخرى التطور الطفيف في حجم النفقات حيث عرف النسب 8.46 % و 18.34 % على التوالي.

أما عن سنة 2007 فقد سجل الرصيد تراجعا بلغ 579.3 مليار دج، بسبب ارتفاع وتيرة حجم النفقات مقارنة بالواردات، حيث عرفت نسبة التطور 28 % مقابل 2.93 % للواردات.

و عرفت سنة 2006 استقرارا نسبيا في التزايد العام للنفقات حيث سجلت درجة نمو قدرت بـ 11.9 %، بينما تراجع حجمها في سنة 2007 بـ 50 %، أي بقيمة 579.3 مليار دج.

أما عن سنة 2008 فقد تميزت بتزايد الإنفاق العام مقارنة بالسنوات الفارطة، حيث عرفت تطورا ملحوظا بنسبة زيادة تقدر ب % 34.32 :بالنسبة لسنة 2007 ، إذ سجلت نفقات التجهيز ارتفاعا بنسبة % 9.3 أي بمقدار 2519 مليار دج (أي بزيادة قدرها 214 مليار دج مقارنة بتلك التي أوردها قانون المالية الأساسي)،بينماارتفعت نفقات التسيير هي الأخرى إلى 2363.2 مليار دج حسب قانون المالية التكميلي 2008، أي بزيادة قدرها 17.1% و كل هذه الزيادة في النفقات جاءت في إطارإنهاء البرنامج العمومي للتنمية، إلا أن هذا التزايد في النفقات لا ينفي عنها استمرار التوازن المالي، و هذا من خلال التسيير العقلاني لوفرات السنوات السابقة على مستوى صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغ حجمه في سنة 2008 مقدار 4280 مليار دج، أما من جانب الإيرادات فقد بلغ حجمها 5110.7مليار دج تحتل الإيرادات الجبائية البترولية منها نسبة 79.9 % و بذلك سجلت سنة 2008 فائضا في الميزانية يقدر بـ 7.6 مليار دج من الناتج الداخلي الخام أي بقيمة 935 مليار دج.

رغم التزايد المطرد في حجم الإنفاق العام للفترة 2000-2008 المتولد عن دعم مشروع الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو الاقتصادي، إلا أنها حققت رصيد ميزاني إيجابي على مدى هذه السنوات، أما بخصوص الرصيد الميزاني خارج المحروقات فلا يزال يعرف عجوزات و خاصة المحروقات تفوق عتبات القدرة على البقاء التي حددها صندووق النقد الدولي في تقريره الأخير حول الجزائر (40 % سنة 2009 و 34.2 % سنة 2013).

و بالتالي وجب على الدولة مراعاة ثلاث نقاط تخص الموازنة:

1- يجب أن يحتل رصيد الميزانية خارج المحروقات مركز الصدارة عند إعداد السياسة الجبائية، إذ أن تجزئة الرصيد الشامل إلى رصيد يضم المحروقات و الآخر خارج المحروقات يعتبر مسألة حيوية لفهم تطورات السياسة الجبائية، وتقييم مدى استدامتها و تحديد آثارها الاقتصادية الكلية.

2- يجب أن يكون تراكم أصول مالية هامة، من بين الأهداف العامة للدولة خلال فترة إنتاج المحروقات، أي أن عملية استخراج المحروقات يجب أن ينظر إليها لمعاملة محفظة، تحول ثروة المحروقات بفضلها إلى ثروة مالية، مما يترتب عنه من الناحية المفهومية أن دخل المحروقات يمثل عملية تمويلية أكثر مما هو عملية أساسية أو دخل، و يجب أن يكون تراكم الأصول خلال سنوات إنتاج المحروقات كبيرا لما فيه الكفاية كي يسمح باستدامة و تدعيم السياسة الجبائية في مرحلة ما بعد نفاذ المحروقات.

3- الرصيد خارج المحروقات، و خاصة النفقات يجب أن يعدل تدريجيا، فالتأرجحات الكبيرة للسياسة الجبائية – مقاسة بالرصيد خارج المحروقات – تخلق الاضطرابات في الطلب الكلي و تزيد من عدم اليقين و تحث التقلبات الاقتصادية الكلية.

الجدول رقم 7: الأداءات المالية الكلية لسنة 2008

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	9.306	10.994	10.136	11.733	13.205	14.414	15.614	16.747	17.953
الناتج المحلي الاجمالي الغير الهيدروكربوني بالأسعار الجارية (مليار دينار)	5.217	5.994	6.831	7.554	8.376	9.172	10.016	10.885	11.809
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	134.3	170.8	139.8	158.6	168.8	178.4	187.6	196.2	205.2
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالدولار الأمريكي	3.904	4.940	3.926	4.389	4.603	4.793	4.966	5.115	5.270
نسبة الصادرات الغير الهيدروكاربونية	1.5	1.6	1.5	1.8	1.8	1.8	1.7	1.7	1.6
الاحتياطات بالنقد الأجنبي (مليار دولار)	110.2	143.1	148.9	161.0	171.4	188.3	206.9	226.4	247.4
الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج	12.5	8.2	10.4	10.3	11.4	11.1	10.8	10.6	10.4
الدين الخارجي كنسبة من الناتج	4.2	3.3	3.8	2.8	2.2	1.9	1.7	1.5	1.1

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر أداءات مالية تاريخية لسنة 2008

يلاحظ من الجدول أن القطاع الخاص ظل ضعيفا و هشا، بصفة خاصة في القطاع الصناعي، وتحتاج الجزائر إلى تسريع برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم المبادرات الخاصة لمحاولة وتحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص وذلك بهدف الحد من الضغوط على الميزانية العامة للدولة، و تتمثل أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في المستقبل تتمثل في الآتي:

- ضرورة توقف الاتجاه الحالي نحو زيادة الإنفاق العام، لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات من القطاع الهيدروكربوني.
- ضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءة الإنفاق العام والقيام بإصلاحات مالية لدعم آفاق النمو في الجزائر.

على الرغم من ان السلطات النقدية كانت قادرة على احتواء الضغوط التضخمية في الفترة الماضية، فإن عليها أن تكون مستعدة لإتباع سياسات نقدية أكثر تضييقا في المستقبل إذا تزايدت الضغوط التضخمية في المستقبل. كما ينبغي على البنك المركزي اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انحراف معدل صرف الدينار الجزائري عن قيمته التوازنية.

- ضرورة قيام الجزائر باتخاذ ما يلزم لتحسين بيئة الأعمال بصفة خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لضمان استمرار نقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة للاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية و التوازن الاقتصادي

مما لا شك فيه أن قرار الحكومة القيام بالإصلاحات الاقتصادية بتطبيق السياسات المالية المناسبة إنما جاء بناء على رغبة صادقة في معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني و تمثلت أساسا في اختلال التوازن الداخلي و الخارجي و عجز الموازنة العامة.

و للوقوف على وضع التوازن الاقتصادي العام للجزائر و علاقته بالإصلاحات التي انتهجتها الحكومة خلال الفترة ما بين 2000-2012 فسنتناول في هذا المبحث العنصرين التاليين: العلاقة بين الصادرات النفطية و أداء الميزانية و أثر صادرات النفط على رصيد الميزانية.

المطلب الأول: العلاقة بين الصادرات النفطية و أداء الميزانية

من خلال دراستنا للجدول أدناه نلاحظ أن سنة 2000 شهدت ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات النفطية لم تصل إليه قبل هذه السنة و ارتفعت في مقابل ذلك إيرادات الميزانية إلى أعلى قيمة لها مقارنة بالسنوات السابقة، حيث قدرت الزيادة فيها بـ 260 مليار دج. هذه الزيادة تعتبر كبيرة خلال سنة واحدة مقارنة بالزيادة التي عرفتها خلال السنوات

الماضية، و يعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة كل من حجم الصادرات من النفط مع ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية. أما سنة 2001 فنلاحظ فيها انخفاضا حادا في قيمة صادرات النفط مما انعكس سلبا على إيرادات الميزانية التي انخفضت بدورها من 119075000 دج سنة 2000 إلى 1034380000 دج سنة 2001. كما عرفت الفترة 2002-2009 تزايدا مستمرا في إيرادات الميزانية حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها في سنة 2009 وبلغت 3178700000 ألف دج، و يعود سبب هذا الرتفاع إلى زيادة قيمة صادرات النفط التي ارتفعت هي الأخرى في نفس السنة إلى أقصى قيمة لها مقارنة بالسنوات الماضية. و انخفاض قيمة الصادرات النفطية في السنوات 2010-2012 ثم ارتفاعها أدى بدوره لانخفاض في الميزانية و ارتفاعها كذلك خلال نفس الفترة[1].

الجدول رقم 8: العلاقة بين قيمة صادرات النفط بالإيرادات و النفقات و رصيد الميزانية

السنوات	قيمة الصادرات (مليون دولار) 1	الإيرادات (ألف دج) 2	النفقات (ألف دج) 3	الرصيد 4
2000	18947	1190750000	1176094800	+14655200
2001	3994.4	1034380000	1251794176	-217414176
2002	5056.1	1500250000	1602344167	-102094167
2003	7719.7	1475440000	1811109900	-335669900
2004	12559.7	1528000000	1920000000	-392000000
2005	19340.7	1629760000	2302983000	-673223000
2006	22697.4	1683294000	3555428143	-1872134143
2007	25373.7	1831288000	3946748625	-2115460625
2008	30513.7	2763000000	4882190696	-2119190696
2009	46855.6	3178700000	5474574750	-2295874750
2010	20724.9	2923400000	6468860823	-3545460823
2011	28744.8	2992400000	6618426634	-3626026634
2012	27750.5	3469080000	7745527056	-4276447056

المصدر: أمينة عتو، نفس المرجع السابق ص 27

[1] أمينة عتو، انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر 1996-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2013، ص ص 27-28

نلاحظ حسب نفس الجدول أن نفقات الميزانية استمرت في الارتفاع خلال السنتين 2000 و 2001 رغم أن هذه الفترة عرفت انخفاضا في قيمة صادرات النفط و بالتالي انخفاضا في إيرادات الميزانية، مما يدل على أن نفقات الميزانية لا تتأثر بانخفاض الإيرادات و لا بانخفاض قيمة صادرات النفط. كما عرفت الفترة الممتدة بين 2002 و 2009 ارتفاعا كبيرا في نفقات الميزانية التي ارتفعت في السنة الأولى من هذه الفترة من 1602344167 ألف دج إلى 5474574750 ألف دج، و يعود سبب هذا الارتفاع إلى:

- ارتفاع قيمة صادرات الجزائر من النفط خلال نفس الفترة.

- زيادة إيرادات ميزانية الجزائر خلال نفس الفترة.

- زيادة استثمارات الحكومة من أجل الولوج إلى مرحلة الازدهار، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات من 62219200 دج سنة 2002 إلى 2113965400 ألف دج.

الشكل رقم 1: منحنى تطور صادرات النفط و إيرادات الميزانية خلال الفترة 2000-2012

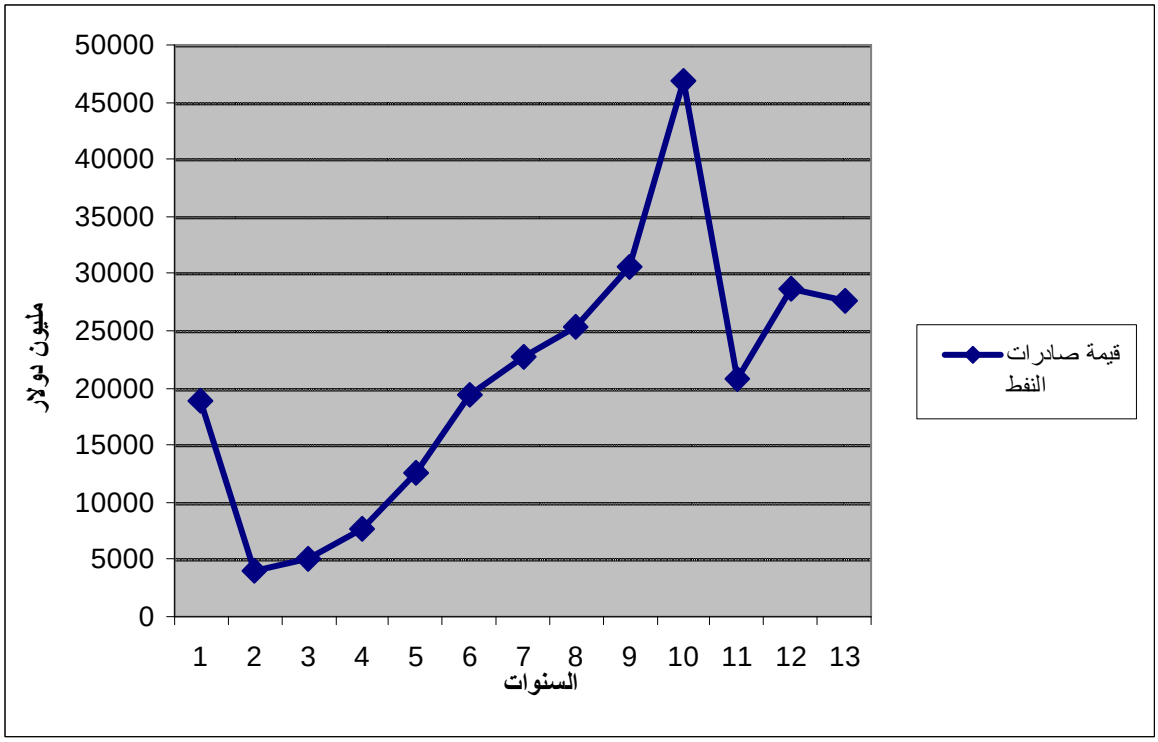

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدوا السابق، العمودين 1 و 2

من خلال مقارنتنا لمنحنى تطور قيمة الصادرات و تطور إيرادات الميزانية من الشكل رقم 1 يتبين لنا مدى تطابقهما إلى حد كبير فأي تغير بالزيادة أو النقصان في قيمة الصادرات يؤدي إلى نفس التغير في إيرادات الميزانية، فبلوغ منحنى قيمة الصادرات إلى ذروته يجعل إرادات الميزانية تصل إلى ذروتها كذلك و نفس الشيء في حالة العكس.

و عند انخفاض قيمة الصادرات من النفط و انخفاض إيرادات الميزانية معها سنة 2010، لم تتأثر النفقات بذلك حيث عرفت ارتفاعا كبيرا نوعا ما بالمقارنة مع سنتي 2008 و 2009. و تفسر هذه الزيادة في نفقات الميزانية رغم انخفاض كل من الإيرادات و النفقات ربما بلجوء الحكومة إلى صندوق ضبط الموارد الذي أنشأته في حال عجزها عن تخفيض نفقاتها أو ترشيدها.

و الشيء الملاحظ في الفترة 2003-2009 عند ارتفاع صادرات النفط مع إيرادات الميزانية ارتفاعا كبيرا أن النفقات ارتفعت بدورها ارتفاعا لا بأس به مقارنة بالسنوات الماضية، حيث ارتفعت بحوالي 3663464850 ألف دج مقابل 753744167 ألف دج خلال الفترة 1996-2002 أي بزيادة نسبتها 200% و هذا ما يعني التأثير الإيجابي لزيادة قيمة صادرات الجزائر من النفط على الميزانية.

و فيما يتعلق بالفترة 2010-2012 فقد ارتفعت فيها نفقات الميزانية ارتفاعا قياسيا بسبب الزيادة الكبيرة في الإيرادات و قيمة صادرات النفط نظرا للإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن بعد الارتفاع القياسي للأسعار إذ قامت بما يلي:

- إعفاء المستوردين من الضريبة الجمركية المقدرة بـ 5 % على واردات السلع الاستهلاكية الأساسية.
- إعفاء السلع الاستهلاكية من الرسم على القيمة المضافة.
- إعفاء مؤسسات إنتاج الزيت و السكر من دفع الضريبة على أرباح الشركات.

و تمت تغطية هذه الخسائر في الميزانية بعوائد صادرات النفط الموجودة في صندوق ضبط الموارد.

المطلب الثاني: أثر صادرات النفط على رصيد الميزانية

فيما يتعلق برصيد الميزانية فقد عرف عجزا خلال الفترة 2000-2012 إلا أنها عرفت توازنا واحدا فقط في سنة 2000 بسبب الارتفاع الحاصل إيرادات الميزانية أكثر منه في نفقاتها حيث ارتفعت الإيرادات بحوالي 253650000 ألف دج. و بعد سنة 2000 عاد العجز ليغطي الميزانية من جديد بل و ازداد من سنة لأخرى رغم الزيادة في قيمة صادرات النفط، و يعود هذا العجز الدائم إلى الاختلالات بين الإيرادات والنفقات لأن هناك زيادة مستمرة للنفقات أكثر من الإيرادات التي لم تكن كافية لتحقيق التوازن في الميزانية.

و يعود التزايد المستمر لسلبية رصيد الميزانية خلال الفترة 2000-2012 رغم الفترات التي عرفت فيها قيمة صادرات النفط ارتفاعا و معها إيرادات الميزانية إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- زيادة وتيرة الإنفاق الحكومة نتيجة لسعي الجزائر لتسديد ديونها الخارجية.

- قد يكون العجز مفتعلا في جميع القطاعات الفلاحية و الصناعية و إعادة الاستثمار الفلاحي بإنشاء مخطط التنمية الفلاحية لتقليص الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية.

- عدم لجوء الحكومة إلى موارد صندوق ضبط الموارد لتغطية العجز ما لم ينخفض سعر البرميل من النفط إلى سعر أدنى من السعر المرجعي.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزانية يتأثر دائما بحجم النفقات أكثر من تأثره بحجم الإيرادات، لكن في الفترات التي عرفت فيها إيرادات الميزانية تزايدا بسبب تزايد قيمة صادرات النفط فقد تقلص العجز، حتى و إن لم يختف، مقارنة بالفترات التي عرفت فيها قيمة صادرات النفط و إيرادات الميزانية انخفاضا[1].

1- وضعية ميزان المدفوعات

تبدو المحافظة على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية الخارجية مهمة جدا خاصة بالنسبة للاقتصادات المنفتحة على الاقتصاد العالمي و هذا ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية مما يستدعي منها انتهاج سياسات اقتصادية كفيلة بالمحافظة

[1] أمينة عتو، نفس المرجع السابق، ص 36

على استقرار وضعية ميزان المدفوعات. فابتداء من سنة 2000 بدأ الحساب الجاري يشهد فزائض مالية معتبرة بسبب التحسن الكبير في أسعار النفط التي قاربت مائة دولار للبرميل في نفس السنة.

أما حساب رأس المال فاستمر في تحقيق عجز بلغ أقصاه 11.22 مليار دولار عندما أقبلت السلطات على السداد المسبق لديونها بمقدار 12.9 مليار دولار في سنة 2006 بينما سجل فائضا ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3.5 مليار دولار في سنة 2010 و زيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـ 1.77 مليار دولار في نفس السنة، و سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فاضءا ابتداء من سنة 2000 قدره 7.5 مليار دولار ليستقر عند نفس المستوى في سنة 2003، ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2008، ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3.8 مليار دولار ثم ارتفع إلى 20.1 مليار دولار سنة 2011.

نرى أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر و بقي متذبذبا خاصة خلال الفترة 2009-2012 نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع و انخفاض أسعار النفط و تقلبات سعر الصرف، إلا أنه شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2003-2008 مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع للتغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي[1].

2- تحليل رصيد الميزان التجاري

لقد بقي مستوى فائض الميزان الجاري الخارجي سنة 2011 إيجابيا مسجلاً 26.9 مليار دولار بمعدل تغطية الصادرات بالواردات 158 % مقابل فائض بـ 5.9 مليار دولار فقط سنة 2009، رغم أنها شهدت تراجعا في نسبة فائض الحساب الجاري من الـ Pib حيث إنتقل من 22.8 % عام 2008 إلى 4.2 % عام 2009 ثم 10.5 % عام 2010، و بالنسبة لمعدل التغطية فقد ظل يتزايد وهو أكبر من 100 % و بلغ أعلاه سنة 2006 حيث تجاوز 264% لأنّ معدل تغير عوائد الصادرات تجاوز 18 % عكس معدل تغير الواردات الذي لم يتجاوز 6%.

[1] دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11 – جانفي 2014، ص 28

و عليه يبقى الفائض التجاري واقع، لكنه وضع مؤقت رهين السوق الدولية، و توازنه مضلل و هش و يعاني إختلالات بنيوية لا يجب أن تنبني عليه السياسة الإقتصادية للجزائر بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي يجب التفكير في كيفية معالجته من أجل الوصول إلى نوع من التوازن المستديم في الإقتصاد، فهذا الفائض مثلا نتيجة للتهاوي والهبوط الشديد في عائدات صادرات النفط بلغ 5.9 مليار دولار عام 2009 بمعدل تغطية 115 %، مقابل فائض قياسي بلغ 39.8 مليار دولار عام 2008 إذ أدّى تراجع معدلات النمو الإقتصادي في معظم الدول المتقدمة وولوجها في حالة الركود بفعل تداعيات الأزمة إلى تراجع أسعار المحروقات إلى مستويات سفلى حيث وصل سعر البرميل بداية عام 2008 إلى سقف 150 دولار ثم إنهار إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة، و هذا ما يؤكد الحقائق التي مفادها أن إقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات التي تحدث لأسعار المواد الولية المصدرة. ومن إحصائيات الوصاية يمكن القول بأنه تم تحقيق رصيد موجب مستمر بشكل متزايد في الميزان التجاري في كل مستويات الفترة (1990-2009)، ما عدا سنة 1994 التي تأزمت فيها حالة الإقتصاد الوطني، لكنه يبقى مشوبا بمخاطر العجز بفعل تداعيات الصدمة الخارجية للأزمات المالية، و ارتبط تطوره بإرتفاع حجم و أسعار المحروقات و بضبط الواردات حيث[1] تسجل محاولات تقليص أو تجميد مستوى الواردات السلعية في بعض السنوات خلال فترة تنفيذ البرامج المدعومة، و هو ما يفسّر سياسة الحذر و الخوف من السقوط المفاجئ لأسعار النفط.

و توجد نقطة في منتهى الأهمية لابد من إثارتها في هذا الصدد، و هي أن الميزان التجاري الجزائري يعاني من إختلالات هيكلية فادحة و ذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، و محاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار و الأورو) وسندان تذبذبات أسعار المحروقات (البترول و الغاز الطبيعي) في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على إفرازاتها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية وتتآكل عائدات الريع البترولي بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام الأورو، حيث أن 2/3 من الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوروبية ومنه يتم إبرام الصفقات

[1] طارق بو مازن قندوز، تشخيص مؤشر سياسة التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2011، ص 8

بالأورو، في حين أن الصادرات الجزائرية التي يغذيها قطاع المحروقات بـ 97 % تبرم بالدولار، فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات (بالكمية و القيمة)، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو ستؤدي حتما إلى إستنزاف إحتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى عوامل داخلية تعتبر كعراقيل و معوقات تحول دون تحقيق معنى أن المؤسسة الإقتصادية هي مكان لتوليد الثروة والقيمة المضافة و الإبتكار. الأمر الذي تمخض عنه عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب الإستهلاكي، و تكريس ظواهر التبعية الغذائية (الإستيراد). لذلك فالفائض المسجل في رصيده لا يعزى إلى نجاعة الأداء الاقتصادي (الصناعي، الزراعي، الخدمي) و القرينة في ذلك مقارنة صادرات المواد الأولية 97.3 % مع الصادرات المصنعة 2.7 % عام 2010 وهي ظاهرة ضاربة بأطنابها لعقود من الزمن، وبما أن هيكل الصادرات تغلب عليه مادة أولية نجد أن الصادرات خارج المحروقات لا تساهم في تغطية الواردات إلاّ بنسبة ضئيلة[1].

المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالتوازن الاقتصادي

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات تستخدمها من أجل إعادة التوازن للاقتصاد عند حدوث اختلالات، و تتمث هذه الأدوات أساسا في السياسة الضريبية و النفقات العامة و العجز الموازني.

1- السياسة الضريبية

تعتبر مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية و التأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعية حسب التوجهات العامة للاقتصاد، كما أنها تعبر عن الشق الثاني للسياسة المالية ولهذا فإن أهدافها مكملة لأهداف السياسة المالية و من أهمها مايلي:

- توجيه الاستهلاك من خلال استعمال الضرائب كأداه للتأثير على الاستهلاك كتخفيضها من أجل الترويج النسبي للسلع و الخدمات أو رفعها للحد من استهلاكها.

[1] طارق بو مازن قندوز، نفس المرجع السابق ص 9

– أدة لاندماج الاقتصاد من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات، الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمد، تبادل المعلومات المتعلقة بظاهرة التهرب الضريبي.

– إعادة توازن الدخل من خلال تخفيف الفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح و الفئات.

2– سياسة النفقات العامة

تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة و توسع سلطاتها و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية و تحقيق أهدافها. و للإنفاق العام آثار على النشاط الاقتصادي الكلي، باعتباره جزءا من الموارد الاقتصادية فانعكاسه على المتغيرات الاقتصادية من دخل قومي واستهلاك و ادخار و غيره و يكون هذا التأثير بصفة مباشرة على الاستهلاك القومي و يطلق عليها إنتاجية الإنفاق العام و تتوقف درجة تأثيره على الناتج على مدى كفاءة استخدامه، و يؤثر الإنفاق العام على الناتج كالتالي:

– يمكن أن تكون النفقات الجارية سببا في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج مثل الإنفاق العام على التعليم و الصحة و الثقافة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

– تؤدي كمية و نوعية الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال، و يتوقف تأثيره على مدى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان للجهاز الإنتاجي درجة مرونة عالية يكون الإنفاق إيجابيا و العكس.

– يؤدي قيام الحكومة و أجهزتها بشراء خدمات أو سلع استهلاكية إلى زيادة الإنفقا الحكومي.

كما يكون للإنفاق العام آثار غير مباشرة على الاستهلاك و الإنتاج من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك والذي يعني زيادة أولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادة متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل و هناك أثر يتولد عن أثر المعجل للاستثمار، و الذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادة متتالية في الاستثمار.

3– سياسة العجز الموازني

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أمبر من الإيرادات العامة، و هناك عجز مقصود وهو العجز الذي تحدثه الدولة بإرادتها و عجز غير مقصود. و قد اعتمد الفكر الكينزي سياسة العجز المقصود بشكل

مؤقت لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تمون الميزانية العامة ذات تأثير إيجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، و هكذا تساهم سياسة العجز الموازني في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة وتشغيل الموارد العاطلة و زيادة القدرة الشرائية للأفراد و زيادة مستوى استهلاك العائلات[1].

[1] أريا الله محمد، السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار – حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص ص 21-27

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن المتتبع للدراسات التي تناولت قضايا التنمية الاقتصادية تؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي. و قد اشتملت هذه الدراسة على قسمين، الأول منهما يعتبر الإطار النظري للدراسة والذي اشتمل على الجوانب النظرية لبحثنا من خلال استعراض تطور السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي من الناحية النظرية. أما القسم الثاني و هو الجزء التطبيقي فلبيان تأثير السياسة المالية المطبقة في الجزائر وفعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

و من خلال دراستنا المتواضعة توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة

– أهمية السياسة المالية في الاقتصادات المعاصرة، فقد أصبحت الأداة الفعالة للدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي وكذا مواجهة الاختلالات التي قد يتعرض لها بين الحين و الآخر.

– عند معالجتنا للعوامل المؤثرة في السياسة المالية وجدنا أن هذه الأخيرة يجب أن تتناسق مع النظام الاقتصادي والسياسي في طبيعة عملها و أهدافها حتى تحقق الدور المنوط بها و هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تفادي المشاكل التي قد تعترضه.

– تقوم السياسة المالية بدورين مهمين في الاقتصاد و هما تحقيق الاستقرار و التنمية، إذ لا يمكن أن يتأتى الاستقرار الاقتصادي إلا بتطبيق سياسة مالية فعالة، كما أن التنمية الاقتصادية في مفهومها الواسع الذي تناولناه تتطلب مصادر مالية لتمويلها و هذه لا يمكن توفيرها إلا إذا انتهجت الدولة سياسة مالية كفؤة.

– هناك تذبذب في الإيرادات و النفقات مع تسجيل عجز دام في الميزانية نظرا لزيادة نفقات الدولة خاصة في القطاع العمومي.

– يبقى اعتماد الجزائر بصفة عامة في تحقيق عائداتها على الريع المتأتي من الجباية البترولية و بالتالي اللجوء المفرط إلى الاستيراد خاصة فيما يتعلق باستيراد المنتجات المصنعة على حساب دعم القاطاعات الإنتاجية التي من الممكن أن تحقق

الاكتفاء الذاتي و التقليل من عجز ميزان المدفوعات وبالتالي تهدد باستنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة الذي يعتبر صمام الأمان للاقتصاد الوطني.

– يبقى الجهاز الإنتاجي ما زال غير فعال بحيث لا يستطيع استيعاب المبالغ الطائلة المتأتية من عوائد الصادرات النفطية.

– تحسن الوضع المالي للبلاد ناتج عن الوفرة النفطية نتجت عنها آثار اقتصادية تمثل في ارتفاع الأسعار نتيجة لضعف القوة الشرائية للمواطن و إلغاء الدعم للأسعار.

– و خلاصة لكل هذا فعلى الرغم من الإصلاحات التي انتهجتها الدولة و الوفرة المالية التي تغلب عليها الإيرادات النفطية يبقى الوضع الاقتصادي ضعيفا و غير مستقر كلية و يحتاج إلى تدابير أكثر صرامة و فعالية.

– أما فيما يتعلق بالسياسة المالية المطبقة خلال الفترة 2000-2012 تميزت بنمو النفقات العامة و زيادة معدلاتها في أغلب سنوات هذه الفترة و هذا راجع إلى ارتفاع نفقات القطاع العام كالتعليم و الصحة.

– استمرار اعتماد ميزانية الدلوة على الجباية البترولية و التي مثلت في المتوسط 60 % من الإيرادات الإجمالية مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للمتغيرات الاقتصادية الدولية خاصة منها تغير سعر الصرف.

بعد هذا العرض لنتائج الدراسة نأتي لاختبار فرضيات البحث و هي كما يلي:

– تحقق الفرضية الرئيسية و مساهمة السياسة المالية في علاج المشكلات الاقتصادية و تحقيق التوازن الاقتصادي على المدى القصير من خلال تخفيض عجز الميزانية و تحقيق فائض تارة أخرى.

– كما تحققت الفرضيات الأخرى و المتمثلة في اعتماد الدلوة على الجباية البترولية في تمويل الميزانية و هذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

التوصيات

على ضوء النتائج التي توصل إليها بحثنا تقترح بعض التوصيات بهدف التقليل من الاختلالات و تحقيق التوازن الاقتصادي المنشود على المدى الطويل، و نجملها فيما يلي:

– ترشيد الإنفاق العام لمواجهة العجز في الميزانية العامة.

– تثمين و تنويع أنشطة التصدير الصناعي و الزراعي كبدائل قوية خارج قطاع المحروقات بالتركيز على جعل إنتاجية المؤسسة الجزائرية بمثابة النواة الصلبة لتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وبالتالي تحقيق التوازن المنشود للاقتصاد.

– العمل على مكافحة الممارسات التجارية المضادة كالمضاربة و الاحتكار و استرجاع الدولة لدورها في دعم الأسعار للمحافظة على استقرارها و بالتالي استقرار السوق النقدي و المالي و الحد من ظاهرة التضخم.

– انتهاج سياسة جبائية فعالة من شأنها أن تقلل من التهرب الضريبي و تفعل الجباية خارج قطاع المحروقات.

– تضجيع الصادرات خارج المحروقات بمنح مزايا للمستثمرين و تشجيعهم على التصدير و بالتالي فك الميزانية من أثر التغيرات الخارجية.

آفاق الدراسة

على الرغم من الجهد الذي بذلناه في بحثنا المتواضع إلا أن المجال يبقى مفتوحا لدراسة هذا الموضوع و هو السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي نظرا للتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم و كذا تحضير الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مما يتحتم على الحكومة بذل المزيد من المحاولات الجادة في الإصلاح الاقتصادي، و عليه نقترح للباحثين بعض المواضيع لإدراجها في هذه الدراسة مستقبلا:

– دور السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي.

– تفعيل أدوات السياسة المالية في مواجمة الاختلالات التي تعترض الاقتصاد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة، جامعة الجزائر، 2005

2- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام الإسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006

3- أحمد إبراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، دراسة مقدمة للمركز الدولي للأبحاث و الدراسات مداد، 2008

4- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمارالأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2011

5- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009

6- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009

7- رضوان سليم، دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 8 لسنة 2011

8- قانون المالية رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بالقوانين المالية

9- الجريدة الرسمية، العدد 72 الصادر في 16 صفر 1434 هـ/ 30 ديسمبر 2012

10- بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الأصلاحات الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2009

11- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2007

12- أمينة عتو، انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر 1996-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013

13- دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 11- جانفي 2014

14- طارق بومازن قندوز، تشخيص مؤشر سياسة التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2011